



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أهمية المتطلبات البيئية لصادرات سوريا من الخضار والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي (العنونة والسلامة البيئية الغذائية والتبيعة والتغليف)

اسم الكاتب: د. معن ديوب، ماجد محمد محفوظ

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4332>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 00:04 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



أهمية المتطلبات البيئية لصادرات سوريا من الخضار والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي (العنونة والسلامة البيئية الغذائية والتعبئة والتغليف)

الدكتور معن ديوب*

ماجد محمد محفوظ**

(تاريخ الإيداع 12 / 6 / 2011. قُيل للنشر في 23 / 2 / 2012)

□ ملخص □

لا تزال سوريا تواجه الإجراءات الحدودية الصارمة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على وارداته من الخضار والفواكه. ومن المتوقع أن يحقق سيناريو اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية تطوراً كبيراً في القدرة على دخول الأسواق مع أن تلك القدرة سوف تبقى معرضة للقيود الكمية والإدارية. ويشكل دخول الأسواق شرطاً ضرورياً لنجاح التصدير ولكنه غير قادر على تحقيق الفهم الكافي للاحتجاهات الحالية لنظام التسويق الحديث السائد حالياً في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما دفعنا إلى البحث بمعوقات استعمال قوانين الصحة والصحة النباتية وقوانين الحجر الصحي من قبل الدول الأوروبية كحواجز وقيود غير جمركية على الواردات الزراعية حيث تشرط دول الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الطازجة مثل الخضروات والفاكهة ويمكن أن توفر القدرة على دخول أسواق الاتحاد الأوروبي الحافز لتشجيع المصدررين والمنتجين السوريين على التكيف مع المواصفات التي يتطلبها نظام التوزيع الحديث في دول الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: السلامة الغذائية، القدرة التنافسية، المتطلبات البيئية، الصادرات الزراعية، الدستور الغذائي،
الخضار والفواكه، قوانين الصحة والصحة النباتية، متطلبات التعبئة والتغليف، العنونة البيئية

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سوريا .

The Importance of Environmental Requirements for Syrian Exports of fruit and vegetables to the European Union (addressing environmental safety of food and packaging)

Dr. Maan Dayoub*
Majed Mahfoud**

(Received 12 / 6 / 2011. Accepted 23 / 2 / 2012)

□ ABSTRACT □

Syrian Exports of fruit and vegetables continue to face stringent Customs and Excise procedures imposed by the European Union. Although the Euro-Mediterranean Economic Partnership is expected to achieve major development in the ability to enter European markets, this scenario is still subject to administrative and quantitative restrictions. Although accessing those markets is necessary for export success, it is still not enough to form sufficient understanding of the current marketing methods prevailing in the European Union.

Some of the restrictions are linked to the implementation of health, phytosanitary and plant quarantine laws in European countries which form a barrier, and non-customs restrictions on agricultural imports.

The European Union requires fresh products like fruit and vegetables that comply with health and phytosanitary regulations. Entering European markets can be an incentive to encourage Syrian producers and exporters to adapt to the specifications required by the modern distribution system followed in the European Union.

This study illustrates the challenges and opportunities arising from compliance with these requirements and identifies measures required to reduce possible negative effects of competitiveness related to the criteria of environment, health and safety.

Keywords: Competitiveness, Environmental Regulations, Environmental Requirements, Agricultural Exports, The Codex Alimentarius, Fruit and Vegetables, Phytosanitary and Plant quarantine laws, Packaging Requirements, safety of food, Addressing Environmental

*Associate Professor, Department economy, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.

**Postgraduate Student, Department economy, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria.

مقدمة:

أصبحت الالتزامات الدولية أحد المعايير الهامة في حركة التجارة الدولية وزيادة الصادرات. ومن هذه الالتزامات ما يرتبط بالاشتراطات البيئية التي تقرها الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة للوصول بالمنتجات إلى المستوى الذي يمكنه من تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق، ولا تزال التكاليف المرتفعة الناشئة عن الامتثال للمعايير المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لاسيما اتفاقية الصحة والصحة النباتية، واتفاقية المعاوقات الفنية للتجارة، تضع العرفي أمام توسيع الأسواق. ينطبق ذلك بوجه خاص وبصورة حادة على الاقتصادات الصغيرة في المنطقة. ولكي يتسعى للبلدان الانفاس بما لها من مزايا والدفاع عن حقوقها والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يتسعى عليها تنمية قدراتها للمشاركة على نحو فعال في أعمال منظمة التجارة العالمية. ومن المعروف أن الحاجز أمام الفواكه والخضروات في الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى تعرقل الصادرات من سوريا. ولم تسفر جولة أوروغواي عن تحسينات ملحوظة بقصد نفاذ صادرات الفواكه والخضروات من سوريا إلى الأسواق الأوروبية. وتختصر معظم صادرات سوريا من الفواكه والخضروات إلى الاتحاد الأوروبي لرسوم جمركية تختلف باختلاف المنتج والموسم وبلد المنشأ. وفي الفترات التي تتنافس فيها الواردات الإنتاج المحلي تفرض رسوم أعلى.

إن دخول الأسواق يعتبر دليلاً أساسياً لنجاح التصدير ولكنه قد ينتج بعد تفهم الاتجاهات الحالية للتوزيع الحديث السائد في القسم الأكبر من دول الاتحاد الأوروبي ويمكن القول بأن فعاليات تصدير الخضار والفواكه السورية لم تتكيف مع أسواق الاتحاد الأوروبي لأن تلك الأسواق كانت مغلقة عملياً حتى الآن. ويمكن النظر إلى فعاليات التصدير السورية الحالية على أنها امتداد بسيط للأسوق المحلية مع الاستفادة من القدرة على الدخول إلى أسواق الدول العربية ضمن إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وإذا ما اعتمدت تجارة الخضار والفواكه السورية على الممارسات التسويقية التقليدية فإن ذلك كما يبدو سيكون نتيجة لمحددات السوق الحالية وليس كعامل يفسر نجاح أو فشل عمليات التصدير. ومهما كانت الاستراتيجية السورية لدخول السوق العالمية (بعض النظر عما إذا كانت تسعى إلى التكامل الإقليمي مع الدول العربية أو مع الاتحاد الأوروبي) فيجب عليها أن تتفهم اتجاهات الاستهلاك والتوزيع في الأسواق العالمية. وتشير اتجاهات السوق في الاتحاد الأوروبي إلى عدد من التغيرات الكمية في استهلاك الخضار والفواكه حيث يسعى المستهلكون في الدول الصناعية إلى شراء الخضار والفواكه كمنتجات "مناسبة" (وجبات جاهزة أو محضرة) ووجبات سريعة (الأكل أثناء الحركة) أو منتجات تضمن السلامة الصحية وتحترم البيئة. وقد انخفضت أسعار المنتجات الأساسية بينما حافظت الوجبات المحضرة على أسعارها مع أنه يتوجب عليها في نفس الشروط أن تراعي شروط التوزيع الحديث. وتنحصر إمكانية التكيف السريع مع سلوك المستهلكين المتباين في الدول الصناعية على الشركات التي تعمل على المراقبة الوثيقة للأسوق والتحكم الواسع بعملية الإنتاج.

ويمكن لسوريا أن تشارك بشكل مؤكّد في الأسواق العالمية للخضار والفواكه وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال بذل الجهود الحثيثة لإدخال الشركات السورية ضمن السلسلة التسويقية العالمية. وتقوم سلاسل التوريد بتطبيق آليات داخلية ووضع حواجز على طول السلسلة التسويقية من أجل ضمان التنفيذ المناسب للالتزامات الإنتاج والتوريد. وتعتمد تلك السلاسل على المعلومات والجدولة المشتركة والتزامات تحقيق نوعية المنتج المطلوبة و توفير الكميات المطلوبة. وتنطلب هذه العناصر البحث عن إجراءات طويلة المدى بين الشركات السورية و المستوردين في الاتحاد الأوروبي وشركات التوزيع، ويجب أن لا ينظر إلى مسألة النوعية في هذه الاتفاقيات على أنها عامل للتميز وإنما على أنها شرط أساسي للتواجد في السوق. يجب أن يتم تتنفيذ كل هذه التغييرات الضرورية من قبل القطاع الخاص .

مشكلة البحث:

تتعرض الصادرات الزراعية السورية إلى العديد من المشاكل والمحدّدات التي تؤثّر سلباً على تدفّقها إلى الأسواق العالمية. وعلى الرغم من توافر الإمكانيّات لتصدير المنتجات الزراعية السورية وخاصة من منتجات معينة كالخضروات والفواكه إلى الأسواق العالميّة وخاصة الأوروبيّة فإن المنتجات السورية تواجه العديد من العقبات التي تعرّض وصولها ونفاذها إلى تلك الأسواق ويرجع بعض هذه العقبات إلى ما تفرضه الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي من لوائح وقيود تحد من قدرة المنتجات السورية على دخول أسواقها والمنافسة فيها (كمتطلبات التعبئة والتغليف والعنونة والسلامة البيئية والغذائيّة) بينما يرجع البعض الآخر إلى عدم قدرة المياكل الإنتاجية والتسويقيّة السورية على الاستجابة لمطالب تلك الأسواق التي تتميز بالдинاميكيّة والتغيير المستمر من جهة وخصوصيّة المنتجات الزراعية والتي تتصف بوجه عام بحساسيتها وقابليتها للتلف مما يزيد من صعوبة القيام بالعمليّات التسوقيّة المختلفة ويُرفع من درجات المخاطرة التي يتعرّض لها المنتجون والمعاملون في التجارة الزراعية من جهة أخرى .

أهمية البحث وأهدافه:

تعدّ الخضار والفواكه من الصادرات الأساسية الزراعية والأكبر في سورية. إذ يمهد الوعي المتّنامي حول المتطلبات البيئية في الأسواق الخارجية والأوروبية الطريق للمنتجين والمصدّرين السوريين للقيام بالتعديلات الازمة في العمليات الإنتاجية ويعزز من قدرة صناع القرار لإطلاق عملية إدخال سياسات بيئية واقتصادية فعالة. فتهدّف هذه الدراسة إلى بحث مدى تأثير المتطلبات البيئية لصادرات سورية من الخضار والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لسوريا. وتركز هذه الدراسة على أثر المعايير البيئية(العنونة والسلامة البيئية ومتطلبات التعبئة والتغليف) على صادرات سورية من الخضار والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بحث التحدّيات والفرص الناجمة عن الامتثال لهذه المتطلبات وتحديد التدابير التكميلية التي قد تكون ضرورية من أجل تخفيف الآثار السلبية المحتملة على القدرة التناهية الخاصة بأحد المعايير المتصلة بالبيئة والصحة والسلامة. ويبين البحث أن جني الفوائد ممكن من خلال موائمة المعايير وإجراءات تقييم الامتثال للمعايير بين البلدان واعتماد تجارة سورية في الخضار والفواكه على ممارسات التسويق الحالية وت التجارة البيع بالجملة على أنه نتيجة لمناخ التجارة الخارجية الحالي وليس بالضرورة على أنه تقسيم لنجاح أو فشل الصادرات السورية .

منهجية البحث:

تمت دراسة موضوع أهمية المتطلبات البيئية لصادرات سورية من الخضار والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرّض لمفهوم وأنواع التشريعات البيئية المؤثرة على الصادرات الزراعية وإنّتاج الخضار والفواكه في سوريا، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي وذلك من خلال استخدام المعطيات الإحصائية المتعلقة بتصادرات سورية من الخضار والفواكه وأثر المعايير البيئية .

فرضيات البحث:

يقوم البحث على مجموعة من الفروض :

- عدم الامتثال للمتطلبات البيئية يؤدي إلى ضعف تكيف المنتجات السورية مع التطورات الأخيرة في تسويق الخضار والفواكه في الدول الأوروبية.
- إن مصدرى الخضار والفواكه السوريين قادرون على الاستفادة من امتيازات الأسواق التي يمنحها الاتحاد الأوروبي
- إن قدرة وفعالية المنتجين في سوريا لا تزال بحاجة إلى التحسين لضبط سلامة الأغذية المنتجة محلياً ولتأمين وإثبات امتثالها لمعايير سلامة الأغذية في أسواق التصدير كالاتحاد الأوروبي حيث المعايير الغذائية أعلى منها في الأسواق الأخرى التي تشحّن إليها المنتجات الزراعية السورية.

أولاً : ماهية متطلبات العنونة البيئية والتعبئة والتغليف

تمثل المعايير البيئية أداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحليين. وقد تكون المعايير طوعية أو تكون إلزامية عند اعتمادها لأنظمة فنية تفرضها الحكومات. ويستعين القطاع الخاص بالمعايير البيئية للتمييز بين المنتجات وتحديد أساليب الإنتاج المستحسن. ويتيح تطبيق المعايير المتعلقة بالبيئة منح مقدماً لأن المعايير البيئية كثيراً ما تعالج مسائل تتعلق بعملية الإنتاج ولا تقتصر على الخصائص النهائية للمنتج. ولا يؤثر هذا الأمر على طريقة تطبيق المعيار وحسب، بل على طريقة رصده ومناقشته. ومن هذه المعايير البيئية ما يسمى بالعنونة البيئية ومتطلبات التعبئة والتغليف

I. العنونة البيئية

تعد من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءنته للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الفئة السلعية بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة عن استهلاكهم للسلع ودفعهم إلى تغيير سلوكهم بما يساعد على تعديل التصميم الصناعي للسلعة ليصبح أكثر ملاءمة للبيئة. ويمكن استخدام علامة الإيكو دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة، وهي بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئياً، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة

تمنح العلامات (البطاقات) البيئية للمؤسسات والشركات إزاء اتخاذ هذه الأخيرة إجراءات تحافظ على استدامة عملية الإنتاج من خلال حسن إدارة الموارد البيئية [1]. ويشترط لمنح العلامة البيئية لأي منتج معايير محددة للحفاظ على البيئة والجودة في الإنتاج، وبحيث يكون الأساس في التقييم هو تقدير دورة حياة المنتج بما فيها من تحويل لمراحل استخراج الخامات من المورد الطبيعي والإنتاج والتوزيع والاستخدام، أو الاستهلاك ثم التخلص من النفاية، وإن العلامات البيئية ترتبط بمتغيرات خارجية: مرونة الطلب قد تكون لصالح المنتجات التي لم تحصل على بطاقة بيئية نظراً لاعتبارات الدخل أو ضعف الوعي البيئي لدى الأفراد أو المستهلكين بصورة عامة، عدم توجيه اهتمام المستهلك نحو حجم الاستهلاك الإجمالي بل نحو أثر الوحدة المنتجة على البيئة [2].

ويجب أن تتوافق في البطاقة البيئية البيانية للمنتج بعض المبادئ الأساسية كما يلي:

- أن تكون واضحة وغير مضللة وتظهر جميع بيانات المنتج وفنه وتعريفه.

- أن تكون مرتكزة على نظرية دورة حياة المنتج.
- أن تستند إلى الطرق العلمية في تقييم أثر المنتج على البيئة.
- أن تستند لمنهج علمي معروف في الاختيار.
- أن تكون محتوية على نظام معلومات لمستهلك وتنسم بالشفافية.

وتجدر الإشارة إلى أن العلامات البيئية هي اختيارية في الأصل ولكن في ظل أوضاع السوق العالمي وتغير فئات المستهلكين واتجاهاتهم فقد أصبحت محدداً جديداً على الموقف التنافي لصادرات الصناعات الغذائية التي تعتبر من الصناعات المميزة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الزراعية. ومن أهم العلامات البيئية التي يفضل مستهلك الدول الأوروبية وجودها على المنتج لتوضيح درجة التأثير على الصحة العامة والبيئة كما يلي [3]:

- علامة الـ MilieuKleur голландية والـ Angle Blue الألمانية وتشملان جميع المنتجات المستوردة بما فيها السلع الغذائية وقد صدرتا عام 1992م.

- علامة الـ ISC-Control الهولندية وهي خاصة بمنتجات اللحوم من كافة الأنواع.
- علامة الـ Swan أو NORDIC Eco-label والتي أصدرتها كل من السويد والنرويج وفنلندا وأيسلندا، وهي تغطي كافة المنتجات وتشابه مع العلامتين الهولندية والألمانية، ولكن مع إضافة بعض المعايير البيئية المتشددة في عناصر المدخلات ونقاء المنتج.

- علامة الـ Krav السويدية وهي تختص بالمواد الغذائية والخضر والفواكه، وتتبع نفس مواصفات ISC الهولندية مع بعض المعايير البيئية المتشددة.

- علامة الـ NF الفرنسية تشمل جميع المنتجات مثل العلامتين الهولندية والألمانية ولكن مع بعض الجوانب المخففة في الإجراءات وتقييم دورة الحياة للمنتج.

II. متطلبات التعبئة والتغليف :

يمكن تعريف التعبئة بأنها الطريقة التي تؤمن حماية المنتج وما يحتويه وسلامة وصوله من موضع الإنتاج إلى مكان الاستهلاك طوال عمره (الذي يمر بمرحلة التخزين والنقل والعرض) والتعريف به بطريقة اقتصادية مع مراعاة الحفاظ على سلامة البيئة. والتعبئة الصحيحة هي الطريقة الأكيدة لوصول المنتج إلى المستهلك النهائي بطريقة حبطة واقتصادية إضافة إلى عرضه بطريقة جذابة مما يزيد الطلب عليه وبالتالي العائد المتوقع منه. وتألف المنتجات أثناء فترة الترحيل هو من أقدم المشاكل في هذا المجال [4] .

ولم تتغير مواد تعبئة المنتجات الزراعية منذ سنوات كثيرة ولكن استحدثت تقنيات جديدة جعلت المواد المعاينة أكثر تجانساً من ذي قبل ولا ننسى أن عملية التعبئة والمواد المستعملة فيها ترتب كلفة إضافية للمنتج ويجبأخذ ذلك في الاعتبار عند حساب كلفة الإنتاج إذ إن التعبئة أصبحت عملية ضرورية لوصول المنتج إلى غايته، ومن هنا يجب معرفة خصائص المنتج وطريقة التوزيع والمسالك التسويقية وكيفية العرض والبيع لمستهلك وأخيراً كيفية التخلص من العبوات الفارغة لتحديد نوع العبوة المناسبة، ولتحقيق أهداف التعبئة يجب الانفاق بين المصرين والموردين وتجار الجملة على مواصفات التعبئة وأسس الرفض وكيفية التخلص من العبوات التي لا تأتي حسب المواصفات المنصوص عنها وبالتالي يمكن إبرام العقود وتنفيذها وكثيراً ما يثار خلاف بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية المصدرة على خصائص المواد المستعملة في التعبئة مما يعيق التبادل التجاري بين الدول. ومن الصعوبات الأساسية التي يواجهها المصدون إلى الأسواق الخارجية معرفة متطلبات تلك الأسواق من أنواع العبوات المطلوبة من قبل السلطات

أو المفضلة من قبل المستهلكين حتى يمكن العمل بها. وكثيراً ما تم سد هذه الثغرة بواسطة الاستفسار من السفارات وغرف التجارة ومكاتب ترويج الصادرات والمستوردين والعملاء في البلد المعنى، أو بواسطة الزيارات المباشرة لذاك الأسواق للوقوف على متطلباتها من أنواع العبوات.

إن الاهتمام المتزايد بنظافة وسلامة البيئة وسن القوانين نتج منها وضع لوائح وتشريعات لأنواع العبوات المستعملة وكيفية التخلص منها بعد الاستعمال وهذا جانب التكلفة يجب عدم إهماله عند حساب تكلفة الإنتاج والتسويق.

ونجد أن كل الدول الأوروبية لديها قوانين فيما يختص بإعادة استعمال أو إعادة تصنيع مواد التعبئة المستعملة من أجل تقليل ضرر ثلث البيئة إلى الحد الأدنى إذ أصبح التخلص من مواد التعبئة المستعملة يمثل مشكلة كبيرة لذاك البلدان. ولا يمكن الجزم بأن كل العبوات المخصصة للصنف الواحد سوف تأتي مطابقة تماماً لبعضها بل يتوقع أن يكون هناك اختلافات ويجب أن لا تكون بدرجة تؤثر فيها على مهام التعبئة التي يتroxى منها حماية المنتج أو تلبية احتياجات السوق والمستهلك، ومن الأضرار التي تنتج من عدم الالتزام بشروط المعاصفة ما يلي [5] :

- تعرض صحة المستهلك للخطر
- تدني جودة المنتج و فقدان النكهة
- فقدان جزء من المنتج و بذلك تزداد التكلفة

ولا يمكن اعتماد عبوة موحدة للمنتجات المختلفة أو لنفس المنتج في مختلف الظروف فخصائص المنتج وخصائص قنوات التوزيع تحتم أنواعاً مختلفة من العبوات، وإن الفهم الصحيح لقنوات التوزيع وسبل التداول للمنتج يعتبر عاملاً أساسياً عند تصميم العبوة اللازمة لسلعة معينة (قدرة تحمل العبوة - الفوائل الداخلية - فتحات التهوية - التشميع - ارتفاع العبوة لتناسب مع عدد الطبقات) إذ تتميز المحاصيل الزراعية بأنها أنسجة حية تتاثر بالتغييرات الكيميائية والنشاطات الحيوية في الخلايا التي تؤثر عليها أيضاً العوامل البيئية المحيطة كما تؤثر الإصابات الميكانيكية والآفات الحشرية على خصائص المنتج. وتعتمد السوق الأوروبية على ثلاثة أنواع من العبوات الكرتونية للمنتجات الزراعية أبعادها 40*60 سم و 50*30 سم و 40*30 سم ويفضل تجار التجزئة أبعد العبوة الأخيرة لسهولة تداولها أثناء الترحيل وقد أصدرت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي أبعاداً قياسية للبطالي هي 100*120 سم و 80*120 سم للتداول في التجارة العالمية والإقليمية، وتمثل المعلومات الملصقة بالعبوة جزءاً هاماً من تصميم العبوة والمنتج الآن في الاتحاد الأوروبي هو وضع المعلومات عن السلعة في جانب العبوة الأقل طولاً بينما توضع دعائية الترويج على الجزء الأطول ويجب كتابة المعلومات التالية في الجانب الأول: اسم وصنف المنتج - بلد الإنتاج - الوزن الصافي - الدرجة (متازة ، صنف أول، ثانٍ) حجم الثمرة والعدد في العبوة الواحدة - اسم المصدر - إرشادات التخزين .

أما في الجانب الآخر من العبوة فيمكن رسم و تصميم شعار للترويج يستطيع بواسطته المستهلك التعرف على المصدر أو المنتج أو بلد الإنتاج أو الموزع داخل البلد[6].

III. العلامات العضوية

يعد مصطلح "عضوي" من أهم الموضوعات التي تتعلق بعمليات البيع بالتجزئة للأغذية الأوروبية كما تعتبر عملية تدعيم ونقوية العمليات البيولوجية من أهم الأهداف الزراعية العضوية وذلك دون الاستعانة بالمعالجات الفنية مثل الأسمدة الصناعية ومبيدات الآفات ويعتمد هذا على الموارد المحلية المتاحة بشكل كبير كما يجب الحفاظ على

التوازن الحيوي من خلال تطوير العمليات الحيوية لأقصى درجة. ولا تعتبر تلك المصطلحات والمناهج جديدة إلا أنها مؤخراً بدأت تشغل حيزاً صغيراً جداً من طلب المستهلك. وفي عام ١٩٩١ ، أوضحت لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠٩٢ / ٩١ كيفية إنتاج الغذاء وتصنيعه وتعبئته ليحمل صفة الغذاء العضوي[7].

النتائج والمناقشات:

١- واقع الصادرات الزراعية السورية من الخضار و الفواكه

أ- مجموعة الخضار:

تتمثل أهم الخضار المصدرة هنا في البندورة والبطاطا. إذ انخفضت صادرات البندورة من ١٦٧ ألف طن كمتوسط للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ إلى ١٥٥ ألف طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ مترافقاً بانخفاض قيمة الوحدة من ٤٨٤ دولار/طن - كمتوسط للفترة الأولى إلى ٢٨٤ دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية. ولكن زاد مؤشر الميزة النسبية الظاهرية من ٠.٦ في عام ١٩٩٨ إلى ٢٠.٨ في عام ٢٠٠٧ ، وعدد الشركاء التجاريين من ١٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٦ في عام ٢٠٠٨ . كما زادت حصة أهم خمس دول من ٩٢.٥ % في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٣.٥ % في عام ٢٠٠٨. ويلاحظ أيضاً انخفاض صادرات ٢٠٠٨ البطاطا من ٣١ ألف طن كمتوسط للفترة ١٩٩٩ / ٢٠٠١ إلى ١٨ ألف طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ ، وقيمة الوحدة من ٤٤١ دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ٢١٦ دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية. وزاد مؤشر الميزة النسبية الظاهرية من ٠.١ في عام ١٩٩٨ إلى ١.٣ في عام ٢٠٠٧ ، ونصيب أهم خمس دول من ٩١.٤ % في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٨.٦% في عام ٢٠٠٨ ، أما عدد الشركاء التجاريين فقد بقي ثابتاً بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ والذي قدر ب ١٢ دولة[8].

ويبين الجدول (١) حصة أهم الشركاء التجاريين في عام ٢٠٠٨ ويلاحظ من الشكل أن الوجهة الرئيسية لصادرات - البطاطا والبندورة هي الدول العربية. تعتبر السعودية المستوردة الرئيسي لمادة البندورة (٥٨ %)، بينما الأردن هي المستوردة الرئيسي لمادة البطاطا (٤٧ %). وتتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجار خارجياً بالخضار يتم حصراً من قبل القطاع الخاص، أما داخلياً فتساهم الحكومة بجزء بسيط في هذه التجارة.

ب- مجموعة الفاكهة:

تتمثل أهم الفاكهة المصدرة هنا في فواكه مختلفة (التفاح - المشمش - الكرز - الإجاص - الدراق - الخوخ) والحمضيات (البرقان - الليمون - المندرين) والعنب والفستق الحلبي. وتتجدر الإشارة إلى أن التسويق الخارجي يتم حصراً من قبل القطاع الخاص، وتساهم الدولة بجزء بسيط في التسويق الداخلي.

- انخفضت صادرات الفواكه المختلفة من ٦٠ ألف طن كمتوسط للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ إلى ٤٧ ألف طن كمتوسط للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مترافقاً مع انخفاض قيمة الوحدة من ٨٣٠ دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ٤٩٠ دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية. وبالمقابل زاد مؤشر الميزة النسبية الظاهرية من ٠.٤ في عام ١٩٩٨ إلى ٣.٦ في عام ٢٠٠٧ ونصيب أهم خمس دول من ٨٤.٨ % في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٥.١ % في عام ٢٠٠٨ ، وعدد الشركاء التجاريين من ١٦ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩ في عام ٢٠٠٨ . في عام ٢٠٠٨ تم تصدير هذه السلع حصراً إلى الدول العربية مع ملاحظة أن مصر (٦٨.٩%) والأردن (١٦.٥ %) تمثل الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات. وكذلك انخفضت صادرات الحمضيات من ٤١ ألف طن كمتوسط للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وقيمة الوحدة لهذه الصادرات من

595 دولار/طن كمتوسط للفترة الأولى إلى 31 ألف طن كمتوسط للفترة 2006 - 2008 إلى 472 دولار/طن كمتوسط للفترة الثانية، متراقة مع انخفاض مؤشر الميزة النسبية الظاهرية من 3 في عام 2006 إلى 1.8 في عام 2007 . على الرغم من انخفاض هذا المؤشر لا تزال الحمضيات تتمنع بميزة نسبية ظاهرية. وبالمقابل زاد نصيب أهم خمس دول من 92 % في عام 2007 إلى 95 % في عام 2008 وعدد الشركاء التجاريين من 13 في عام 2007 إلى 28 في عام 2008 .

وتتركز سورية على تطوير أداء صادراتها من الخضار والفواكه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معتمدة على :

- التخصص النسيجي للصادرات السورية إذ تشكل الخضار الطازجة (40 %) و الفواكه الطازجة (20%) من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية في عام 2010
- احتمال توقيع اتفاقية الشراكة التي قد تتحقق المزيد من الفرص التسويقية الأكثر استقراراً للصادرات السورية.
- ديناميكية أسواق الاتحاد الأوروبي للخضار والفواكه التي تعتبر من المنتجات التصديرية الهامة بالنسبة لسوريا (مثال: الكرز - عنب المائدة - الثوم - البصل - البنودرة - البطاطا) .
- التخصص الكبير للصادرات السورية في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي تمثل أكثر من 90 % من صادرات سورية الزراعية.

جدول رقم 1 الوجهات التصديرية للخضار و الفواكه السورية (2004-2008)

الوجهات التصديرية	قيمة الوحدة\$/طن	الصادرات		السنوات
		طن مليون	دولار	
فواكه مختارة (التفاح - المشمش - الكرز - الإجاص - الدراق - الخوخ)				
الأردن - 25.2 السعودية - 20.9 مصر - 20.2 لبنان - 5.4 روسيا الاتحادية إمارات - 3.8 - الكويت - 3.5	396.4	18.9	47,641	2004
السعودية - 27.6 مصر - 19.6 الأردن - 17.9 لبنان - 8.9 الكويت - 5.6 العراق - 4 إمارات 2.5	266.0	29.1	109,402	2005
مصر - 40.1 الأردن - 21.1 السعودية - 17.9 ليبيا - 3.4 الكويت - 1.6 لبنان - 1.5	535.7	30.3	56,577	2006
مصر - 57.7 الأردن - 14.3 ليبيا - 6.0 العراق - 4.0 السعودية - 2.8 اليمن - 2.	428.6	19.4	45,196	2007
مصر - 68.9 الأردن - 16.5 العراق - 4.6 ليبيا - 2.4 السودان - 2.	493.6	18.9	38,364	2008
الحمضيات (البرتقال - الليمون - المندرين)				
الأردن - 48.5 السعودية - 19.6 إمارات - 9.2 لبنان - 7.4 الكويت - 6.8 العراق - 5	224.1	6.3	27,913	2004
العراق - 37.8 الأردن - 27.6 السعودية - 13.4 لبنان - 6.6 الكويت - 4.9 إمارات - 2.	167.2	9.7	57,989	2005
الأردن - 55.9 السعودية - 23.6 الكويت - 7.7 إمارات - 3.3 العراق - 3.3	217.0	5.5	25,306	2006
الأردن - 52.6 العراق - 32.8 السعودية - 5	280.9	3.9	14,047	2007
الأردن - 22.4 السوق الأوروبية - 22.4 تركيا - 21.2 السعودية - 9.0 روسيا الاتحادية - 5.4 السعودية - 4.4 أوكرانيا - 3.	641.4	34.6	53,958	2008

البنودرة					
المملكة العربية السعودية - 67.6 الكويت - 7 الاتحاد الأوروبي - 4.6 لبنان - 4.2 أوكرانيا - 4.1 الإمارات العربية المتحدة 3	110.9	28.9	260.310	2004	
المملكة العربية السعودية - 58.0 لبنان - 12.5 العراق - 9.1 الإمارات العربية المتحدة - 4.2 الاتحاد الأوروبي 4.	125.7	41.1	327.152	2005	
المملكة العربية السعودية - 51.5 العراق - 12.9 لبنان - 11.8 الاتحاد الأوروبي - 9.6 الكويت - 5.9 الإمارات الغربية المتحدة 3.	199.3	51.1	256.411	2006	
المملكة العربية السعودية - 68.4 العراق - 11.5 السوق الأوروبية - 5.4 الإمارات العربية المتحدة - 3.6 لبنان 3	421.3	52.0	123.470	2007	
المملكة العربية السعودية - 57.8 لبنان - 13.1 العراق - 9.8 الإمارات العربية المتحدة - 7.8 عمان - 4.9 الكويت 4	337.5	28.7	84,949	2008	
البطاطا					
العراق - 36.4 الكويت - 17.3 السعودية - 12.4 الإمارات - 8.1 لبنان - 7.8 قطر - 5.3 عمان - 4.8 الأردن 3	178.9	3.0	16.796	2004	
العراق - 46.9 لبنان - 8 الكويت - 7.5 الإمارات - 5.4 الأردن - 5.3 السعودية - 4.5 عمان - 3 قطر 2.	237.2	5.4	23.188	2005	
الإمارات - 19 العراق - 17.8 السعودية - 17.1 الكويت - 14.6 الأردن - 8.5 عمان - 4.5 لبنان 3.	170.3	5.9	34.816	2006	
السعودية - 30.2 الأردن - 29.2 السوق الأوروبية - 11.7 الكويت - 9.3 قطر 3.	431.4	1.8	4.202	2007	
الأردن - 47.7 الإمارات - 21.1 العراق 20.	258.4	4.0	15.648	2008	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام 2008-2004

إن دخول الأسواق يعتبر دليلاً أساسياً لنجاح التصدير ولكنه قد ينتج بعد تفهم الاتجاهات الحالية للتوزيع الحديث السائد في القسم الأكبر من دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن القول بأن فعاليات تصدير الخضار والفواكه السورية لم تتكيف مع أسواق الاتحاد الأوروبي لأن تلك الأسواق كانت مغلقة عملياً حتى الآن. ويمكن النظر إلى فعاليات التصدير السورية الحالية على أنها امتداد بسيط للأسواق المحلية مع الاستفادة من القدرة على الدخول إلى أسواق الدول العربية ضمن إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وإذا ما اعتمدت تجارة الخضار والفواكه السورية على الممارسات التسويقية التقليدية فيبدو أن ذلك سيكون نتيجة لمحددات السوق الحالية وليس كعامل يفسر نجاح أو فشل عمليات التصدير. ومهما كانت الاستراتيجية السورية لدخول السوق العالمية (بغض النظر عما إذا كانت تسعى إلى التكامل الإقليمي مع الدول العربية أو مع الاتحاد الأوروبي) فيجب عليها أن تتفهم اتجاهات الاستهلاك والتوزيع في الأسواق العالمية .

2- تسويق الخضار والفواكه داخل الاتحاد الأوروبي:

يعد سوق المنتجات الزراعية بالاتحاد الأوروبي سوقاً أساسياً معقداً ومتقدماً. وقد أدت التطورات التي حدثت خلال العقود الماضيين إلى تحسين نظام التوزيع ليتوافق مع البيئة التناافية للسوق الذي يشهد نمواً متبايناً. وتتعرض عمليات التوزيع والبيع بالتجزئة للأغذية بأوروبا لتغيرات هائلة حيث سيطرت المنافذ الكبرى للبيع بالتجزئة والمراكز التجارية الكبرى والأسواق على حصة كبيرة من السوق، وأدى هذا إلى التغير الجذري في نمط (هيكل) البيع بالمتاجر

الصغيرة. ويوضح ذلك في شمال أوروبا حيث تسيطر المراكز التجارية الكبرى والأسواق على حوالي ٧٠ % من تجارة البيع بالتجزئة. وجدير بالذكر أن نظام التوزيع لم يتقدم بنفس القدر بين كل الدول الأوروبية حيث تختلف دول جنوب أوروبا، ولكن خطوات التغير تظهر بوضوح، وتحتاج نماذج التطور من سوق لأخر تبعاً لسلوك المستهلك فعلى سبيل المثال تعتبر المتاجر التي تتبع بأسعار مخفضة في الأسواق الألمانية ذات أهمية بالغة، إلا أنها ليست على نفس هذه الدرجة من الأهمية بالنسبة لأسواق المملكة المتحدة.

❖ توزيع الخضروات والفاكهة في أسواق الاتحاد الأوروبي:

مع النظام التقليدي لتوريد الخضار والفاكهة (Supermarkets) تتعارض الأسواق والذي يتم من خلال عدد من الوسطاء والأسواق بداية من المزارع إلى تجار التجزئة. وبعد هذا التعارض هاماً جداً لتحقيق الفعاليات المرجوة من تنافس الأسعار والتجاوب مع المحركات الرئيسية لسوق الأغذية والتي تتمثل في:

- التوافق مع متطلبات المستهلك.
- سلامة المنتج.
- الصحة.
- الأغذية الجديدة المبتكرة ومنها الأغذية العربية- القضايا المتعلقة بالبيئة.
- القضايا الأخلاقية.
- التوازن على مدار العام.

ومع تزايد القوة الشرائية لسلسل متاجر البيع بالتجزئة فيتمكنها تحديد شروط التوريد، ومقاييس تقديم الخدمة وتحديد دور الموزعين. وقد استطاعت سلاسل متاجر البيع بالتجزئة التخلص من (التطور عن) نظام التوريد التقليدي ومن كافة عيوبه حيث كانت المنتجات تنتقل بين الوسطاء والأسواق، واتباع نظام أكثر مباشرة يوفر اتصالاً مباشراً مع المزارعين. وقد تطور دور الموزعين من كونهم تجار جملة إلى موزعين متطرفين. حيث يقوم مستورد أو موزع الخضروات والفاكهة بتقديم الآتي [10]:

- شحن الأغذية داخل ثلاثيات أثناء انتقالها بين البلدان.

- التحكم في جو وسائل التخزين.

- تسهيلات ما قبل التعبئة.

- أنظمة التعوييم بغرض التصنيف

- وسائل النضوج

- التبريد المفاجئ من أجل حماية المنتج من الآفات

- ناقلات التخزين

- إمكانية تتبع خط سير البضائع.

3- المعايير البيئية التي تؤثر في الصادرات السورية من المواد الغذائية في الأسواق الأوروبية

لا تزال الصادرات السورية من المواد الغذائية إلى دول الاتحاد الأوروبي محدودة. والسبب الرئيسي في هذا يعزى إلى مسائل النفاد إلى السوق من قبيل ارتفاع التعريف واتخاذ التدابير لصالح المنتجين الوطنيين، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمصدرين السوريين. وحيثما يمكن أن تتغلب القدرة التنافسية على الحواجز الجمركية، تبقى الحواجز غير الجمركية المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية حواجز ثانوية. غير أن شروط وضع العلامات والتصنيف والتجهيز والتغليف والتبيئة والاختبار القائمة على المعايير الدولية ومدونات الممارسات الجيدة سبب لبعض المنتجين السوريين مشكلة يصعب حلها. كما أن الأنظمة الجديدة التي اعتمدتتها المفوضية الأوروبية بشأن سلامة الأغذية تدعو إلى تحسين الاتصال بين الجهات المعنية في السلسلة الغذائية، هذا الاتصال الذي لا يتوفر في جميع الحالات في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في سوريا.

أ- المعايير الأوروبية المطلوبة للواردات من الخضار والفاكه

تعتبر الأسواق الأوروبية قنوات تصريفية واعدة للصادرات السورية لذلك فمن المفيد إلقاء نظرة على المعايير التي تطلب من الصادرات المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي على سبيل المساهمة بتطوير الصادرات السورية. تم طرح "المعايير التسويقية" في الاتحاد الأوروبي - والتي تخضع لها الفواكه الاست لتطبيق على المنتجات التي تقدم للمستهلك بشكل طازج، وهي مصممة لتشجع التجارة من خلال حرية حركة المنتج داخل الاتحاد وخارجها، إن تطبيق المعايير الدولية على الأسواق المحلية والعالمية ينقص تكاليف الانتقال من حفة لأخرى في سلسلة تسويف الفاكهة كما يشكل أداة لإضافة القيمة إلى المنتج، وتسمح المعايير للمنتجين بوصف منتجاتهم وإعطاء مؤشرات على قيمتها السوقية بدون الحاجة إلى تقديرها بشكل مادي، وتتضمن المؤشرات التعريف بالمنتج بعض المتطلبات النوعية - الحجم- القدرة على التحمل- التغليف والتقطيم- التسويق. تعتبر كل دولة أوروبية عضو في الاتحاد مسؤولة عن تطبيق هذه المعايير، ولا تتضمن المعايير السلامة الغذائية ولكن بشكل عام فإن جميع الواردات من الفواكه يجب أن تخضع للقانون الأوروبي في خصوص مواصفات مثل مواد المكافحة أو الماركات التجارية. وإضافة لذلك، ومن أجل تبسيط الإجراءات الإدارية لتجارة الفواكه فقد شكل الاتحاد أجهزة تحكم واتصال في عدد متزايد من الدول النامية بلغ في نهاية آذار 2003 ما يمثل حوالي 45 % من الواردات الأوروبية [11]. هذا النظام يقلل من زمن تسليم البضائع ويخفض النفقات الإدارية ويقلل المشاكل التي يمر بها المستوردون الأوروبيون ويحسن نوعية المنتجات المستوردة ويعطي المصدررين ثقة في الإدراة، بالإضافة لذلك فهي تسمح للمسؤولين المحليين بتركيز فعالياتهم على تلك المنتجات التي تقدم للاتحاد الأوروبي دون ضمانة النوعية الجيدة والجدول التالي يبين المتطلبات الأوروبية والشروط البيئية للواردات الغذائية:

الجدول (2) الأنظمة الرئيسية المعتمدة في أسواق الاتحاد الأوروبي بشأن الواردات الغذائية

بيان	شروط الاتحاد الأوروبي
اللغة المستعملة في وضع العلامات	اللغة (اللغات) الرسمية في الدولة العضو. يسمح باستعمال لغة أخرى شرط أن يفهمها المستهلكون بسهولة أو وسائل أخرى من أجل وصف المحتوى (الصورة). ويسمح بوضع العلامات بلغات متعددة في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي
تاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية	يشار إلى مدة الصلاحية بعبارة "يستحسن استهلاكه قبل ..." عندما يتضمن التاريخ إشارة إلى اليوم، أو بعبارة "يستحسن استهلاكه قبل انتهاء..." في حالات أخرى. ويجب وضع التاريخ باليوم ثم الشهر ثم السنة
بلد المنشأ	مطلوب تحديد
اسم المصنوع / المكونات	اسم المصنوع أو المجهز أو البائع حسبما هو محدد في المفوضية الأوروبية أو اسمه التجاري، وعنوانه تدرج قائمة المكونات بالترتيب حسب الوزن. وتستلزم المكونات التالية وجود بيان محدد على العلامة: المكونات المحورة جيّباً والغازات المستعملة في التجهيز والمحليات والأسيتام والبوليول والكينين والكافيين
الوزن الصافي	مطلوب تحديد
مضادات وملونات المواد الغذائية	بنص التوجيه 89/107 EEC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي على إعداد قوائم إيجابية منسقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي - قوائم بما هو مسموح به - عن مجموعة واسعة من المضافات إلى الأغذية. وتحظر جميع المضافات إلى الأغذية غير المدرجة في القوائم الإيجابية، باستثناء المضافات الجديدة التي تحصل من الدول الأعضاء على إذن مؤقت مدته سنتان. ولا يشمل هذا التوجيه المواد المساعدة في التصنيع والنكهات

<p>لا يعمل الاتحاد الأوروبي بموجب تشريعات موحدة تماماً على هذا الصعيد. وتتفق "القواعد الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على مستوى الدولة". أما المستويات الموحدة النافذة فتعلق بمقدار النترات في الخس والسبانخ وبالسموم الفطرية في الفستق والمكسرات والفواكه المجففة والحبوب والحلب</p>	مبيدات الحشرات وغيرها من المواد الملوثة
<p>ينبغي استعمال العبارات "مصنوع من كائنات محورة جينياً" أو اتباع المكون بعبارة "محور جينياً" للإشارة إلى وجود الصويا المحورة جينياً وبروتينات الذرة وجميع المضادات والنكتهات المحورة جينياً المستعملة حالياً في السوق</p>	علامات الكائنات المحورة جينياً
<p>تحدد أحجام الحاويات الخاصة بالزبدة والأجبان الطازجة والملح والسكر والحبوب والمعجنات، والأرز ، والفواكه والخضار المحفوظة، والقهوة، والفواكه والخضار المجمدة، وشريائح وأصابع السمك، والبودرة، والفواكه والخضار المحفوظة، والمنتجات المباعة في حاويات معدنية</p>	التجهيز

المصدر : المعايير البيئية والقدرة التنافسية . الأمم المتحدة . 2006.ص 47-48

ب- تأثير المعايير البيئية ومعايير سلامة الأغذية على صادرات سوريا من الخضار والفواكه

تواجه دول كثيرة تحديات في الاستجابة على أفضل نحو لمطالبة مواطنيها بالأغذية المأمونة والصحية من ناحية، ولامشترطات منظمة التجارة العالمية بشأن إزالة الحاجز التقني أمام التجارة من ناحية أخرى. ويمكن القول بوجه عام إن لدى معظم البلدان قدرات محدودة فيما يتعلق بتحطيم وتنفيذ السياسات التي تؤثر على سلامة الأغذية والاتجار فيها، وتفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، وانتهاز الفرص التجارية السانحة. وتواجه بلدان عديدة صعوبات في الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بسلامة الأغذية ووجودتها بالنظر إلى تدني قدراتها في مجالات البحث العلمي والاختبار والمطابقة والمعادلة. ونتيجة لذلك فإن من التحديات الكبرى في الإقليم رفع المعايير الخاصة بالصحة والصحة النباتية والمعوقات الفنية للتجارة، وذلك فيما يتعلق بال الصادرات بحيث تصل إلى المستويات المعترف بها دولياً والمعايير الأعلى، في أكثر الأحيان، التي تضعها البلدان المتقدمة.

تعتبر الأسواق الأوروبية قنوات تصريفية واعدة للصادرات السورية لذلك فمن المفيد إلقاء نظرة على المعايير التي تطلب من الصادرات المتجهة إلى الاتحاد على سبيل المساهمة بتطوير الصادرات السورية. تم طرح "المعايير التسويقية" في الاتحاد الأوروبي لتطبيق على المنتجات التي تقدم للمستهلك بشكل طازج، وهي مصممة لتشجع التجارة من خلال حرية حركة المنتج داخل الاتحاد وخارجيه .

جدول رقم (3) المعايير البيئية الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية و التي تشكل حاجزاً غير جمركي

<p>1- مسائل متعلقة بكلفة تطبيق معايير الحد الأقصى لمستوى المواد الضارة في المنتجات</p>
<p>تشريعات تحد من مستويات الأفلوتوكسين في الأغذية</p>
<p>تشريعات تحد من استخدام ملون azo في الصناعات الغذائية</p>
<p>محدّدات تتصل باستخدام مواد مثل الزئبق و الفلورين في تغذية الحيوان</p>
<p>علامات تعريف لوجود مادة الفومالديهايد</p>
<p>مستويات لوجود آثار لمبيدات في المنتجات الزراعية</p>
<p>2- معايير لقبول التسويق</p>
<p>مسائل تخص قواعد تنظم المنتجات البيوتكنولوجية</p>
<p>معايير تخص التسويق مثل علامات التعريف بالبياض</p>

معايير تنظم منتجات حيوانية غير مخصصة للاستهلاك البشري
3- إعادة تدوير النفايات من المنتجات
معايير تنظم إعادة التدوير واستعادة التعليب و تجميعه
4- معايير تخص التغليف وعلامات التعريف
معايير لغليف الأسماك ومنتجاتها
معايير تنظم وضع مصطلحات خاصة لتغليف أنواع من الأنبذة
قواعد للتعريف بمنتجات كالم المنتجات العضوية لسلع زراعية

المصدر: Trade & Environment: Supporting growth and sustainability (www.tradeandenvironment.com,)

. فقد واجهت صادرات الجمهورية العربية السورية من الفول السوداني والفسق، تحدياً، صعوبة متكررة في دخول سوق الاتحاد الأوروبي بسبب ترکيز السموم الفطرية في هذين النوعين من المكسرات. وفي إطار اللجنة المعنية بالصحة والصحة، النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أثارت عدة بلدان نامية، بما فيها الصين وكولومبيا مثلاً، مسألة المقادير القصوى من السموم الفطرية وسائل أنواع التوكسينات الفطرية الموجودة في القهوة وسلع أخرى.

جدول رقم (4) صادرات سورية من الفستق الحلبي

الوجهات التصديرية	سعر الطن-	الصادرات		السنوات
		طن	مليون دولار	
إيطاليا - كندا - اليونان - الأردن - فرنسا - الكويت - انكلترا	1534.3	9.5	6196.7	2001-1999
+++++	2848.8	3.4	1189.5	2008-2006
لبنان 71.9 - الأردن 6.5 - اليونان 5 - الكويت 3.6 - الإمارات 3.5 - السعودية 2.9	1346.1	1.7	1282.9	2004
الأمارات 21.8 - مصر 19 - الأردن 15.6 - السعودية 17.4	3320.7	0.9	2713	2005
الأردن 61.3- مصر 12.2- السعودية 7.0 الامارات 3.5- الكويت 2.6	3382.9	4.5	1338.8	2006
الأردن 42.6- مصر 15.0- إيطاليا 14.4- السعودية 7.5- تركيا 5.6	3209.9	2.0	632.8	2007
الأردن 41.3- مصر 29.4- إيطاليا 8.0- تركيا 3.3	4351.4	4.8	1104.2	2008

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام 2008-2004

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض صادرات سورية من الفستق الحلبي من 6196.7 طن (وسطي عام 2001-1999) إلى 1189.5 طن (وسطي عام 2006-2008) رغم ازدياد الإنتاج من 4275 طن عام 2004 إلى 10291 طن عام 2008 . وأن أغلب الصادرات كانت تتجه إلى الدول العربية في حين امتنعت بعض الدول الأوروبية من استيراد الفستق الحلبي بسبب ترکيز السموم الفطرية في هذا المنتوج . بالإضافة إلى ذلك منعت كميات من الحلويات المحتوى بداخلها الفستق الحلبي من دخول بعض الأسواق الأوروبية .

وقد وضعت سورية عدّة تشريعات تحدد المقادير القصوى من رواسب المبيدات في سلع عديدة مستندة إلى المعايير التي حددتها دستور الأغذية. وحددت المفوضية الأوروبية حتى اليوم ما يزيد على 17000 مستوى من المقادير القصوى لرواسب المبيدات لما مجموعه 133 مادة من المبيدات في مواد غذائية مختلفة [12]. وتتضمن أربعة توجيهات تحدد المعايير المعتمدة بالنسبة إلى الفواكه والخضار والحبوب، والمنتجات المشتقة من الحبوب، والمنتجات الحيوانية والنباتية.

وتعتبر البندورة أهم سلع الخضروات المصدرة من سورية وقد بلغت نسبة مساهمتها الوسطية في القيمة الإجمالية لل الصادرات الزراعية السورية 3.6% في الفترة 2006-2008 مما يدل على أهميتها في تركيبة الصادرات الزراعية السورية إلا أن معدل نموها تراجع في الفترة 1999-2008 بالنسبة للكمية حوالي 5.7% و 12.5% بالنسبة لقيمة. تناقص معدل صادرات البندورة السنوي بين الفترتين 1999-2001 ، 2001-2006 ، 2006-2008 من 167.1 ألف طن بقيمة 80.8 مليون دولار في الفترة الأولى لتصل 154.9 ألف طن بقيمة 43.9 مليون دولار مما يد على انخفاض كبير في متوسط قيمة الوحدة من 483.6 دولار / طن إلى 283.5 دولار / طن. سجلت صادرات البندورة في السنوات الأخيرة ذروتها في العام 2005 بكمية مقدارها 327.2 ألف طن أما القيمة فقد بلغت ذروتها في العام 2007 حيث كانت 52.0 مليون دولار وفي العام 2008 كانت الكمية 84.9 ألف طن بقيمة 28.7 مليون دولار.

تعتبر سورية أحد أهم الدول المصدرة للبندورة في العالم إذ أنها تحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة في سنوات الإنتاج العادي.

كانت الوجهات التصديرية الرئيسية هي المملكة العربية السعودية حيث تستورد أكثر من نصف صادرات سورية من البندورة يليها العراق - لبنان - الاتحاد الأوروبي - الكويت - الإمارات العربية المتحدة. غير انه ابتداء من عام 2008 فقدت الصادرات السورية حصتها في الأسواق الأوروبية وذلك بسبب عدم امتثال المنتجين للمقادير القصوى لرواسب والمبيدات التي حددتها الاصفات القياسية السورية من ناحية والمفوضية الأوروبية من ناحية أخرى . إذ اعتمد المنتجين والمزارعين السوريين على مواد وهرمونات بعضها يعطي فعالية وإنتاج أكثر إلا انه لا ينحل بالتربيه ويمتصه النبات مما يؤدي إلى بقائه داخل الثمرة وهذه المواد غير مسموح باستيرادها وممنوعة من قبل السلطات السورية إلا أنها تأتي عن طريق التهريب. وبالتالي ونتيجة لهذه الإجراءات والممارسات من قبل المزارعين والمنتجين المحليين في سوريا فقد فقدت نصيبها من الصادرات بالنسبة للبندورة السورية داخل الأسواق الأوروبية، إذ لم تعد أي دولة أوروبية تستقبل الصادرات السورية من البندورة بسبب الأثر المتبقى من المبيدات والهرمونات المستخدمة وهذا ما يظهر جليا بالجدول رقم (1) ولجأت سوريا والمصדרون السوريون إلى دول لا تستخدم الأثر المتبقى من المبيدات كأحد أهم المعايير البيئية في الحد من المستوردة وكحواجز تقنية أمام الصادرات السورية مثل (العراق - أوكرانيا)

وهذا الأمر كان قد حصل أمام الصادرات السورية من البطاطا فقد كانت الدول العربية هي المستوردة الوحيدة للصادرات السورية من البطاطا، إلا أنه في عام 2007 كانت قد صدرت إلى أوروبا (دول الاتحاد الأوروبي) ما نسبته 11.7% من الصادرات السورية من البطاطا وكانت تلك المنتجات المصدرة مستخدمة ومنتجة وفق الزراعات العضوية التي لا تستخدم الهرمونات والمبيدات الممنوعة دوليا . إلا أن بعض صادرات البطاطا السورية قد رفضت من قبل الدول المستوردة بسبب سوء التعبئة والتغليف والبيانات المتعلقة بالمنتج مما أدى ذلك إلى لجوء التجار والمصدرين الأردنيين إلى استيراد البطاطا السورية وإعادة توضيبها وتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

سلامة الغذاء وجودته:

تولي الدولة اهتماماً كبيراً لسلامة الغذاء لضمان الغذاء الصحي والحياة السليمة. وبالتالي فهناك العديد من الجهات المعنية التي تعمل في مجال جودة الغذاء مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة الصحة - وزارة الصناعة - وزارات أخرى - جمعية حماية المستهلك - جمعيات المنتجين المنظمات الشعبية - المنظمات غير الحكومية.

لا يمكن ضمان جودة الغذاء دون التعاون الفعال بين جميع الجهات المعنية ابتداءً من المزارعين مروراً بالجهات المعنية بالتصنيع ووصولاً إلى المستهلكين. وتتضمن هذه العلاقات لضوابط وتشريعات وغيرها، مما يعني الحاجة لوجود منهج متكامل لاتباعه على طول سلسلة العرض لمنع تلوث الغذاء وهذا يتضمن: تدريب العاملين وتوعيتهم - ممارسات صحة الغذاء - ممارسات توعية المستهلك - ممارسات تحسين تجارة وخدمة الغذاء - ممارسات التصنيع الجيدة - وتقدير المخاطر (HACCP) الممارسات الزراعية الجيدة - تطبيق أنظمة تحليل المخاطر ومراقبة النقاеч الدرجة микروبيولوجية.

أصبحت سلامة الغذاء مسألة عالمية والتي تؤثر على سورية من ناحيتين:

الأولى: أن صادراتها سوف تتعرض وبشكل متزايد لنظام مواصفات سلامة الغذاء ذي متطلبات الجودة العالمية.
والثانية: انتقال السلوكيات والمقاييس في الدول المتقدمة إلى السوق المحلية.

وبناءً على ما ذكر أعلاه، فإن الحكومة السورية تركز على تطبيق المواصفات الوطنية وأنظمة مراقبة الجودة لضمان سلامه الغذاء الوطني وتعزيز المخابر خاصة على المنافذ الحدودية لكي تتوافق مع المقاييس العالمية. وبالإضافة إلى ذلك فهي تهتم بموضوع نظافة وسلامة وصحة البيئة بما يساعد على تحسين الواقع الغذائي للسكان. ويتأكد هذا من خلال المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول التوافق مع أهداف الألفية الإنمائية ، و ذلك أيضاً لضمان نجاح التصدير ومتطلبات الدول الأوروبية المتفقة مع ما تتبعه أيضاً سوريا .

وإن ضمان سلامه وجودة الأغذية المستوردة يعتبر شاغلاً شاغلاً من شواغل الدول المستوردة للخضار والفواكه لا سبيل إلى إنكاره. وفي هذا السياق ترى بلدان كثيرة أن إغراق الأغذية ذات النوعية المنخفضة أو المغشوشة أو التي اقترب موعد انتهاء صلاحيتها والمتداولة في أسواقها، يعتبر شاغلاً خطيراً. وعلى سبيل المثال فقد رفضت إيطاليا ما بين 6 إلى 7 في المائة من الشحنات المستوردة من سوريا من الخضار والفواكه في 2001-2003 بسبب عدم تطابقها مع المعايير المحلية لسلامة الأغذية. وفي فرنسا، وعلى امتداد فترة ستة أشهر في 2003، تمت مصادرة 379 طناً من المنتجات الزراعية المستوردة من سوريا غير الصالحة للاستهلاك الآدمي (نظراً لتلوثها بالرصاص والزئبق والكادميوم أو تلوثها بالأحياء الدقيقة الحاملة للأمراض [13] .

والجدول التالي يبين عدد إرساليات الصادرات الزراعية والغذائية السورية المرفوضة من قبل الدول المستوردة لها

جدول رقم (5) الصادرات الزراعية والغذائية السورية المرفوضة من قبل الدول المستوردة لها في عام 2008

الولايات المتحدة	أوروبا	الدول العربية	سبب المخالفة - المنشأ
3	6	2	المواد المضافة إلى الأغذية
4	18	2	مخلفات المبيدات
1	3	2	المعادن الثقيلة
5	15	1	العفن
2	4	1	التلوث الميكروبيوجي
2	4	1	التحلل
2	25	2	القادورات
1	5	2	أغذية معلبة منخفضة الحموضة
9	33	3	وضع البيانات على العبوات
3	12	13	أسباب أخرى
32	125	29	المجاميع

المصدر: FDA (Food and Drug Administration) 2006. Introduction to FDA's Import Refusal Report (IRR).
http://www.fda.gov/ora/oasis/ora_oasis_ref_intro.html

ونلاحظ من الجدول أن الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي أكثر تأثر بالمتطلبات البيئية فقد رفضت دول الاتحاد الأوروبي 18 إرسالية خلال عام 2008 بسبب مخلفات المبيدات في حين رفضت الدول العربية إرساليتين اثنين وهذا يدل على أن إجراءات الفحص في تلك الدول أكثر أماناً ودقة وتتبع إجراءات صارمة عند حدودها أكثر من الدول العربية. وبالنسبة إلى وضع البيانات على العبوات فكانت 33 إرسالية قد رفضت من قبل دول الاتحاد الأوروبي مقابل 3 إرسالية من جانب الدول العربية علماً أن بعض الدول العربية تتبع إجراءات صارمة في وضع البيانات والعلامات على العبوات.

ومن انعكاسات التدابير البيئية على سوريا أنها كانت تعاني عجزاً من حيث المؤسسات الخاصة بالمتطلبات البيئية وإلا أنها تواجه بعوائق عديدة في الاتحاد الأوروبي على الرغم من سعيها لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين النفاذ إلى الأسواق، فمثلاً، تواجه سوريا مشاكل خاصة بالتغليف والتعبئة والمواد المستخدمة ولا سيما تلك التي يمكن إعادة تصنيعها وكذلك هناك إجراءات تزيد من التكلفة وتقلل من القدرة التصديرية مثل تغيير أنواع الصباغ، وأخرى تهدف إلى فرض رسوم وضرائب مثل الطلب على من المصدررين استعادة مواد التغليف من الأسواق الخارجية و إجراءات خاصة بوضع العلامات البيئية وأخرى لإعلام المستهلك بكافة المعلومات الازمة بالإضافة إلى المعوقات الخاصة بمتطلبات الصناعات الغذائية وأخرى تخص الصناعات الجلدية .

التحديات والعقبات أمام تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية

في البداية يجب أن نحدد التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي إذ يعاني الإنتاج النباتي من التحديات التالية:

1. تؤدي الصعوبات الناتجة عن انخفاض نسبة البقوليات والمحاصيل البديلة في الدورة الزراعية إلى تحديات كبيرة في تأمين السلة الغذائية الازمة لتطوير الإنتاج الزراعي.

2. انخفاض الإنتاجية بسبب تأثيرها بالظروف الجوية غير الملائمة (الجفاف، الصقيع، الفيضان...) وعدم وجود أنظمة إنذار مبكر فعالة للتتبؤ بهذه الظروف لأن جزءاً هاماً من الزراعة تعتمد على الزراعة البعلية. وعدم وجود صندوق خاص بالكوارث وصندوق للتأمين والضمان الاجتماعي لمساعدة الفلاحين.
3. قلة عدد الأصناف العالية الإنتاجية والمقاومة للجفاف
4. محدودية تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والمكافحة الحيوية على المحاصيل لخض الأنثر المتبقي ولضمان وصول المنتجات السليمة للأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
5. عدم مواكبة أنشطة التسويق والتصدير والتصنيع لعمليات تطور الإنتاج النباتي مما ساهم في الإقلال من ريعية العمل الزراعي وعدم الاستفادة من القيمة المضافة. وتعاني عمليات ما بعد الحصاد من الصعوبات التالية:
- صعوبات متعلقة بالبنية الأساسية مثل ضعف وسائل النقل بأنواعه، ضعف مشاغل الفرز والتوضيب من حيث العمالة الخبرة وغياب التقانات الحديثة وصغر الطاقات، وانخفاض مستوى الطاقات التخزينية والتبريدية وقدم معظم هذه الطاقات وافتقارها إلى التقنيات الحديثة في التخزين والتبريد.
 - صعوبات متعلقة بطبيعة السوق مثل الترويج، المواصفات، معلومات السوق، الاحتكار، التوريد، زمن توفر الإنتاج، بحوث السوق.
 - صعوبات متعلقة بالإنتاج خاصة في مجال نوعية الإنتاج وتكليفه والتي تؤثر سلباً على قدرته التنافسية، وانخفاض مستوى الوعي التسويقي في مجال مفهوم الجودة وفق المعايير العالمية وشهادات الجودة الخاصة بأسواق معينة.
 - الحاجة إلى تطوير مراكز الحجر الزراعي وإقامة مناطق معزولة لحجر ما بعد الإدخال (حدائق العزل)، وتطوير المخابر ورفع سويتها لتنستطيع إعطاء شهادة دولية معترف بها لتسهيل دخول منتجاتها الزراعية للأسواق المختلفة.
- الأثر في المدى القصير على الإنتاج نتيجة المتغيرات في الاقتصاد العالمي (تحرير التجارة - توقيع اتفاقيات الإعفاءات الضريبية بين الدول المختلفة).

وستعزز فرص التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي لو تمت مراعاة العوامل التالية

• النوعية " "

من الواضح من خلال جميع هذه الاتجاهات أن المستهلكين الأوروبيين يعطون أهمية متزايدة لسلامة الغذاء والبيئة والنوعية والسرعة والسهولة. ويكمّن المبدأ الرئيسي وراء هذا التطور في النوعية. فالنوعية هي الكلمة الرئيسية لأية استراتيجية تصديرية ولكن قد يكون من المجدي توضيح ما نعنيه بالنوعية وخاصة عند التعامل مع أكثر الأسواق تطوراً مثل أسواق الاتحاد الأوروبي تعمل المفوضية الأوروبية بشكل نشيط في وضع التشريعات في مجال النوعية مع أنها تعمل على مستويات مختلفة حسب نوع وحساسية المشكلات . وقد بدأت المفوضية بوضع التشريعات الخاصة بسلامة الغذاء في السبعينيات وارتفعت كثافة العمل في هذا المجال في التسعينيات مع ظهور سوق الاتحاد الأوروبي الواحدة . وفي عامي 1992 و 1999 ركزت تعديلات السياسات الزراعية المشتركة على إجراءات الزراعة البيئية وكذلك في عام 1992 تم إدخال إجراء لصاقات النوعية الأوروبية .

إذ أن هناك عدة أبعاد للنوعية حسب سياسات الاتحاد الأوروبي وهي: التوافق مع سلامة الغذاء وصحة النبات كشرط رئيسية لوجود المنتجات في الأسواق إذ قام الاتحاد الأوروبي بوضع مجموعة كبيرة من قوانين سلامة الغذاء وصحة النبات يتم تطبيقها على جميع دول الاتحاد والتي تطبق بشكل جزئي على الدول غير الأوروبية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي .

• الالتزام بالمواصفات البيئية المحددة قانونياً :

تتضمن استراتيجية المجموعة الأوروبية الزراعية البيئية ضمن السياسات الزراعية المشتركة بعض الإجراءات التي تكافئ المزارعين على تقديم الخدمات البيئية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة واحترام التشريعات البيئية. ويعتبر إدخال تلك الإجراءات ضمن برامج التنمية الريفية لجميع الدول الأعضاء أمراً إلزامياً. وبموجب القواعد العامة للسياسات الزراعية المشتركة يتوجب على الدول الأعضاء وضع المتطلبات البيئية التي تعتبرها ملائمة ومساعدة للمزارعين في الالتزام بتلك المتطلبات ("الالتزام المشترك"). وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسات التنمية الريفية تتضمن الإجراءات الخاصة التي تعرف بإجراءات البيئة - الزراعية. وهي تتضمن تقديم الدفعات مقابل الالتزامات التي تتجاوز الممارسات الزراعية الجيدة. وهي تشكل أداة بيئية هامة تعتمد على الوعي والالتزام التطوعي للمزارعين لتحقيق زراعة أكثر اخضراراً .

أن تكون السلع المصدرة من نوعيات جيدة وطازجة

فهذا سيمنحها ميزة كبيرة نظراً لاتصال سوريا مباشرة مع أوروبا بطرق تجارية عديدة. كذلك فإن عامل السعر مهم جداً لتسهيل قبول السلع في الأسواق الأوروبية وسوريا تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال. كذلك يجب الحرص على استمرار توريد السلع بانتظام إلى الأسواق الأوروبية لأن المصدرین في الاتحاد الأوروبي يحرصون كثيراً على لا تقطع المواد المصدرة لهم لأسباب تتعلق بظروف المناخ أو غيره في بعض المواسم.

أي من الأسواق يتوجب على سورية الاهتمام بها ؟

من المهم أن يركز المصدرون جهودهم على هذه الأسواق كونها تحقق أكبر قدر ممكن من الربح . ويجب على الدولة تقديم الدعم اللازم لاختراق هذه الأسواق، كما يتوجب عليها معرفة الأسواق الأخرى التي يمكن أن تتحقق الربح للمصدرين بحيث يتسمى لها وضع سياسات الإنتاج بما يتاسب الاحتياجات المتوقعة لهذه الأسواق .

تصدر سوريا إنتاجها من الحمضيات بشكل رئيسي لأسواق الجملة في السعودية ودول الخليج وهذا النوع من التصدير ليس نتيجة للمصادفة لأن تلك الأسواق مناسبة تماماً للوضع الحالي لقطاع الحمضيات السوري و يرجع ذلك للأسباب التالية:

- لا تتطلب الأسواق الخليجية النوعية الممتازة مما يجعلها مناسبة للإنتاج السوري الذي يعتمد على إنتاج المزارع الصغيرة التي يصعب عليها إنتاج كميات كبيرة بأحجام متناسبة .

- لا تعتمد الأسواق الخليجية على العقود المسبقة وهذا ما يجعلها مناسبة للإنتاج السوري حيث تتغير الكمية المتوفرة للتصدير من سنة لأخرى .

- إن أسواق الخليج هي الوجهة الأساسية للخضار والفواكه الأخرى المصدرة من سوريا مما يحقق فائدتين بالنسبة للمصدرين:

1- تسمح لهم بشحن كميات مختلطة على نفس الشاحنة وبهذا يوزعون خطر تغير الأسعار.

2- تسمح للمصدرين بتغيير كمية الحمضيات التي يشحونها من سنة لأخرى دون التعرض لمشاكل طاقة التوضيب في ورشاتهم .

- تطبق دول الخليج نظاماً مستقراً لأسعار الصرف مما يلغى احتمال المخاطرة المالية .

- لدى سوريا ميزة بتكاليف النقل للخليج مما يميزها ويجعلها منافسة للدول الأساسية المنافسة وخصوصاً تركيا.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

- إن إصرار الدول الأوروبية على تطبيق المعايير البيئية بمستوى مرتفع غير آبهة بمدى التكلفة وقدرات الدول النامية ومناداة الاتحاد الأوروبي بمبدأ الوقاية وهو أن المنع أفضل من العلاج لما في العلاج من تكلفة وهذا عائق لنفاذ الدول النامية إلى أسواق زراعية متقدمة بسبب انعدام القدرة على تطبيق الحد الأدنى من الحماية وكذلك الأمر خشية الدول النامية بالمبادرة في تطبيق مبدأ الوقاية على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق .
- إن تطبيق مواصفات الجودة والاشتراطات البيئية قد ارتبطت بتحقيق زيادة إيجابية في أحجام الصادرات وفتح أسواق جديدة .
- إن استصدار مواصفات السلع على مستوى التجارة العالمية كان ومازال تحت مظلة ورعاية المؤسسات العالمية التي تعمل في مجال المواصفات مثل لجنة دستور الغذاء والمنظمة العالمية للتقىيس والتي تفتح عضويتها لكل دول العالم وبالتالي لا مكانة للدول التي تصر على التمسك بمواصفاتها لأنها حتما ستؤدي إلى خلق عائق فني يؤثر سلبا على انتساب الحركة التجارية، وهذا ما يدعو إلى تحديث المواصفات السورية بما يتواافق مع التطورات التجارية العالمية .
- إن تكيف التشريعات الغذائية المحلية مع معايير دستور الغذاء العالمي تعتبر مطلبًا أساسياً للدول الراغبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على اعتبار أن الأخيرة اعتمدت تلك المعايير مرجعاً لحل النزاعات التجارية ونظراً لما تتحققه من فوائد اقتصادية وصحية واجتماعية للبلدان التي تقوم بتطبيقها، وهذه المعايير الدستورية تعتبر المرجع الرئيسي على (JECFA) على الأسس العلمية (هناك لجنة خبراء المضافات والملوثات الغذائية مستوى العالم) مما يجعلها مرجعًا موثوقًا للدول التي لا تمتلك القاعدة العلمية والبحثية لوضع معاييرها الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أية دولة لها الحق في وضع المعيار الدستوري لحماية مصالحها الوطنية خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمنتج وطني حيوي فعال في الأسواق العالمية
- قلة الاعتماد على الطرق والمعايير الحديثة في تجهيز وتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية والاعتماد على الطرق التقليدية خاصة في مجال الخضار والفواكه.
- ضعف خدمات النقل المبرد للمنتجات الزراعية سريعة التلف مما يؤثر على جودة المواد المصدرة .
- نقص الكفاءات المدرية ل القيام بعمليات التجهيز والالتزام بمعايير الجودة وقلة الإدراك بمتطلبات الأسواق الخارجية المتعددة.
- عدم مراعاة الالتزام بتوفير خدمات التصدير كتسهيلات التخزين المبرد. فرغم تزايد أهمية تصدير البندورة السورية للاتحاد الأوروبي ما زالت عمليات خدمات التسويق والتعبئة والتوضيب والتغليف والتدريج (من حيث الحجم والمظهر...) إلخ) بإعداد السلعة للتصدير لا تعطي الأهمية الكافية من بعض المصادر رغم أهميتها في التبادل التجاري الدولي
- إن الالتزام بمعايير البيئة هي آلية لتحسين كفاءة الإنتاج و الحد من الأضرار التي تؤثر على البيئة عن طريق تحسين الأداء البيئي وتعزيز الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتتوسيع هيكل المنتج الذي تتزايد معه فرص تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق ودخول أسواق جديدة.

النوصيات:

- أ- يجب أن تعمل شركات التصدير بشكل وثيق مع عمالها في الأسواق التصديرية بناءً على منهج يتم تحديده حسب تفضيلات المستهلكين (موجه نحو السوق) .
- ب- يجب أن تكون الموارد البشرية الفنية مؤهلة بشكل جيد ويجب أن تعكس هذه المؤهلات على نمط الإدارة التي يجب أن تأخذ منحى الأعمال والتجارة .
- ت- يجب أن تحظى الشركات بالموارد الاقتصادية الكافية وأن تتمكن من الحصول على القروض من أجل تنفيذ الاستثمارات الضرورية في مجال تنمية الموارد البشرية والإمكانات الإنتاجية والترويج لمنتجات وتقانات المعلومات.
- ث- يمثل الترويج جزءاً ضرورياً من نشاط التجارة والأعمال حيث أن القسم الأكبر من المنتجات السورية الطازجة غير معروفة في الأسواق الأوروبية وبالتالي لن يقوم المستهلكون بالإقبال على شراء منتج لا يعرفونه . كما أن الترويج والإعلان بحاجة للموارد المالية من الشركات المعنية ولكنه بحاجة للمساندة الحكومية أيضاً مثل المشاركة في المعارض التجارية. كما يبدو أن المساعدة التي يمكن أن يقدمها مركز الأعمال السوري الأوروبي لإنشاء جهات التصدير الحكومية هامة جداً .
- ج- يجب أن يتم تبني منهج إدارة سلسلة التوريد الذي يتضمن المتابعة الكاملة لنوعية المنتج من موقع الإنتاج وحتى السوق. وهذا يتطلب تبني طرق "انتساب المنتجين" وهو يقتضي وجود علاقات طويلة الأمد بين المنتجين والأعضاء الآخرين في السلسلة (التخزين المبرد - ورشات التوضيب) بناءً على التكامل والاستقرار في التوريد تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتطبيق المواصفات الأوروبية وتقديم تكاليف التنفيذ على المنتجين ويجب أخذ النواحي التالية بعين الاعتبار :

- 1- تبني نظم المتابعة والتتبع لتمكين المنتجين والتجار من ضمان نوعية وسلامة المنتجات. ويتضمن هذا الأمر وضع الرمز الإلكتروني على اللصاقات أو على حاملات البيانات .
- 2- تشجيع تطبيق نظم النوعية من خلال الإرشاد والتدريب مثل الإيزو 9000 وإدارة النوعية الشاملة ومراقبة الإنتاج العضوي ونظم النوعية الأخرى HACCP EUREPGAP وتحليل المخاطر عند نقاط المتابعة الحساسة بما فيها التحديد الجغرافي، وتحقيق التوافق مع المواصفات المطبقة في الاتحاد الأوروبي والتي تتضمن بروتوكولات النوعية التي تطلبها مجموعات تجارة المفرق في أوربة بعضاً منها بينما تتضمن قرارات الاتحاد الأوروبي البعض الآخر. وبعد تحسن دخول الصادرات السورية إلى الأسواق الأوروبية نتيجة لاتفاقية الشراكة يظهر سؤال حول المعيقات التي تجم عن المواصفات التي تطلبها شركات التوزيع. ويبدو من الضروري التعرف على فائدة الأنواع المختلفة لضمان تحقيق النوعية وكيفية تكيف الصادرات السورية مع تلك المتطلبات. إن تحويل عقلية المتعاملين باتجاه النوعية أصبح تحدياً هاماً لقطاع الخضار والفواكه وكذلك للحكومة. ويطلب هذا الهدف اهتماماً خاصاً من الطرفين ومن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدولة تشجيع إنشاء جهة متخصصة بنوعية الخضار والفواكه (يمكن أن تأخذ شكل مؤسسة) بمشاركة الجهات المعنية في قطاع الخضار والفواكه مثل الغرف الزراعية وغرف التجارة ومركز الأعمال السوري الأوروبي وللجنة تسخير سوق الهال ومكاتب الدولة ذات العلاقة بنوعية الغذاء وتجارته. ويجب أن تعمل هذه الجهة من خلال فريق عمل فني مؤهل بشكل جيد ومساعدة الجهات الدولية. ويمكن أن تعمل تلك الجهة على تنفيذ مايلي :

- أ- تحديد المجالات التي تحتاج لبذل الجهد لتحسين النوعية على مختلف مراحل السلسلة التسويقية.
- ب- تقديم المchorة حول الموصفات الدنيا المطلوبة للنوعية ومعلومات المنتجات (مثل شهادة منشأ المنتج التي يمكن أن تتفذ وتستخدم للتسويق المحلي (بما في ذلك التسويق في سوق الهال) وللتتصدير.
- ت- تنفيذ التوصيات حول أكثر الطرق ملائمة لمتابعة النوعية في مختلف نواحي السلسلة التسويقية.
- ث- المتابعة الشاملة للموصفات البيئية وسلامة الغذاء التي يحددها الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى.
- ج- متابعة سياسات توثيق النوعية ووضع اللصاقات التي تطبقها شركات التوزيع في الاتحاد الأوروبي والأسوق العربية .

المراجع:

- 1) ليستر براون- اقتصاد البيئة: اقتصاد جديد للكوكب الأرض، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 ، 226 .
- 2) FRANCINN PELLAUD. *L'UTILISATION DES CONCEPTIONS DU PUBLI LORS DE LA DIFFUSION D'UN CONCEPT COMPLEXE, CELUI DE DEVELOPPEMENT DURABLE, DANS LE CADRE D'UNPROJET EN MUSEOLOGIE*, , NO :287, Genève, 2000, 13.
http://www.unige.ch/cyberdocuments/theses2000/PellaudF/thesis_body.html. Date le:
7/09/2005, 25
- (3) معهد التخطيط القومي – القدرة التافيسية للصادرات المصرية
- (4) معهد التخطيط القومي – القدرة التافيسية للصادرات المصرية
- (5) حبيب م. رجب - التجارة والوصول إلى الأسواق وسلامة الأغذية في إقليم الشرق الأدنى. ورقة بحثية مقدمة إلى حلقة العمل الفنية المشتركة بين المنظمة وبنك التنمية الإسلامي عن البرامج الإقليمية للأمن الغذائي: نحو الأمن الغذائي المستدام وتحفيز وطأة الفقر (جده، العربية السعودية، 8 - 9 أكتوبر / تشرين الأول 2003)، 12
- (6) إيناس عبد العزيز إبراهيم- الشيماء عبد الرحمن عامر - دليل لمصدرى الخضر والفواكه إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، مصر ، 2006، 38
- (7) نظم الرقابة على الأغذية. نهج حديثة في إقليم الشرق الأدنى. تقرير حلقة عمل المنظمة/ منظمة الصحة العالمية (القاهرة، مصر، 19 يناير / كانون الثاني 2003).
- (8) المجموعة الإحصائية
- (9) المجموعة الإحصائية
- (10) سياسات تحرير التجارة والتجارة البيئية في الإقليم وفرص التنمية الزراعية المستدامة. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي السادس والعشرين للشرق الأدنى (طهران، جمهورية إيران الإسلامية، 9 - 13 مارس / آذار 2002). 25
- (11) اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، تجربة التنفيذ. دراسة حالة عن مصر. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006، 4
- (12) ¹ The European Commission, “Introduction to EC pesticides residues legislation”, which is available at: europa.eu.int/comm/food/fs/ph_ps/pest/intro_en.pdf.

- (13) اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا
- 14) Global surveillance of food borne disease: Developing a strategy and its consultation interactions with risk analysis. Report of a WHO .WHO/CDS/EPH/2002.21
- (15) غاريث هارالد وتانغيرمان سيفان (1998 ب) : نظام الاستيراد في الاتحاد الأوروبي للخضار والفواكه بعد تنفيذ نتائج جولة الأوروغواي - ورقة معدة لقسم السلع والتجارة - قسم الفاو الاقتصادية والاجتماعية - غوتين - تشنرين الأول 1998
- 16) FDA (Food and Drug Administration) 2006. Introduction to FDA's Import Refusal Report (IRR). http://www.fda.gov./ora.oasis/ora_oasis_ref_intro.html
- (17) المصدر : المعايير البيئية والقدرة التنافسية .الأمم المتحدة .2006، 47-48
- 18) FDA (Food and Drug Administration) 2006. Introduction to FDA's Import Refusal Report (IRR). http://www.fda.gov./ora.oasis/ora_oasis_ref_intro.html